Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وبلدان إفريقيا السوداء والصين. وسنتوسّع، هنا، بالتجربتين التاليتين: التجربة النروجية والتجربة الصينية.

١١ ـ التجربة النروجية في مجال الإصلاح الكتابي والإملائي

تمّت التجربة النروجية في مجال الإصلاح الكتابي والإملائي على الصعيد الوطني. وقام بعملية توجيهها أناس ثقافتهم الألسنية واسعة جدًّا بمساندة رأي عام ديمقراطي واسع. وقد سعى القائمون بها إلى رفض الأنماط والقوالب اللغوية القائمة في لغة النخبة هادفين إلى مدّ الأمة بلغة موحَّدة تكون التعبير الوحيد عن هويتها القومية[٣٢]. فمنذ سنة ١٩٠٠ اهتمَّت الأحزاب السياسية والحكومات القائمة في النروج بقضايا اللغة. وقد عُيِّنت لجانٌ مختصة لمعالجة المشكلات اللغوية المطروحة. نذكر من هذه اللجان «لجنة الإصلاح الإملائي» سنة ١٩١٧ بإشراف وزير التربية والكنيسة، وهدفها فتح طريق التطوير باتجاه الوحدة الوطنية بالاستناد إلى لغة الشعب المحكية، و«لجنة الإصلاح الإملائي» سنة ١٩٣٤ بإدارة البرلمان، وهدفها التقريب بين اللغتين (النروجية والدانماركية) في الإملاء والاشتقاقات بالاستناد إلى اللغة النروجية الفولكلورية. وفي سنة ١٩٥١ سمح البرلمان للحكومة بتعيين «المجلس اللغوي الدائم للتقريب بين اللغتين»، وقد ضمّ هذا المجلس ٣٠ شخصاً (١٥ عن كل لغة)، وتم وضع لوائح إملائية تشتمل على غالبية المفردات مكتوبة بشكل كتابي واحد.

نجح هذا المجلس بعد ست سنوات من الأبحاث في إقرار كتاب نموذجي اعتُمد في المدارس ابتداءً من سنة ١٩٥٩، وقد ساعد هذا الكتاب في التقريب بين اللغتين. ولا بد من التنويه هنا، بأنّ اللغتين أساساً متقاربتان ولا تُظهران سوى اختلافات في الأساليب العائدة إلى بعض المتكلمين وإلى ظروف جغرافية وتاريخية. وتُظهر التجربة اللغوية النروجية أنّ بإمكان الضغط الاجتماعي أن يؤدي إلى تطوير اللغة على يد الإدارات الحكومية. ويرتبط هذا التطوير بمقدار استمرارية العمل الاجتماعي الواعي في هذا المجال، إذ باستطاعة السلطة الحكومية أن تخلق بعض الظروف المؤاتية لتطور اللغة، علماً أن ثمة عوامل عديدة اجتماعية وحياتية تتحكّم

(٣٢) E. Haugen, «Language Planning in Modern Norway», in J.A. Fishman (ed.), **Readings in the Sociology of Language.**